دور الرواية في مسألة الضرورات
دراسة في شعر كعب بن زهير
الباحث/ أحمد جمال محمد

المقدمـــة:

الحمدُ للهِ الذي أَنْزَلَ الكتابَ بلسانٍ عربيٍّ مُبِينٍ ، والصَّلاةُ والسَّلامُ على خاتَمِ الأنبياءِ وسيّدِ المرسلينَ ، سيدِنَا محمدٍ وعلى آلِهِ وصحبِهِ أجمعينَ ، أمّا بعدُ .

فمن المصطلحات التي كَثُرت في وسط النحاةِ قديما وحديثًا مصطلح الضرورة الشعرية إذ نجدْهُ يتكرر في ثنايا الكتب اللغوية والأدبية على حدٍ سواءٍ ، ومن المعلوم أن الرواية هي الطريق الثاني التي اتخذه النحاة واللغويون في هذه المرحلة سبيلا لاستقراء المادة اللغوية واستقصائها ، وكانت الرواية عاملا ذا أثر في الضرورة الشعرية ، وظهر هذها الأثر جليا في شعر كعب بن زهير ومن ثم كان موضوع هذا البحث .

أولا – الإطار العام :

١- موضوع البحث :

يعالج هذا البحث موضوع دور الرواية في مسألة الضرورات من خلال شعر كعب بن زهير عن طريق تحليل بعض النماذج الشعرية لهذا الشاعر .

٢- هدف البحث :

يهدف البحث إلى :

- بيان أثر الرواية في الضرورة الشعرية .
- تحليل الشواهد المختارة وبيان دور الرواية في الخروج عن القواعد النحوية .
- معرفة المؤثرات التي كان لها دور في اختلاف صحة المروي .

٣- أهمية البحث :

تأتي أهمية البحث من تعلقه بالشعر خاصة الشعرَ في عصور القوة ، فالشعر مصدر مهم من مصادر اللغة العربية ، فهو ديوان العرب يسجلون فيه أيامهم ووقائعهم وحروبهم ومآثرهم ومفاخرهم وتاريخم ، وهو مَعين لا ينضبُ ، ولا تتوقف أهميته على جانب واحد من جوانب اللغة ، فهو مصدر لغوي معجمي ، وهو مصدر نحوي صرفي

يُستدَل به على صحة القاعدة ، وأهمية الشعر لا تقتصر على الجانب اللغوي وحده ، بل يظهر دور الرواية في لجوء الشاعر إلى الانحراف عن قواعد النحو والصرف .

٤- مشكلة البحث :

الرواية الطريقُ الثاني الذي اتخذه النحاة واللغويون في هذه المرحلة سبيلا لاستقراء المادة اللغوية واستقصائها وكانت حتى أواخر القرن الأول وبداية القرن الثاني الهجري مقصورة على الشعر وحده ن وقد أثَّرت الرواية على المرويات بأنها تأثرت قبل التدوين بتفاوت الرواة في دقة الحفظ ، وبعد التدوين بما حدث من تصحيف ، ومن ثَمَّ يعرض البحث تحليلا لبعض الأبيات الشعرية من شعر كعب بن زهير والتي كان للرواية فيها أثر بالغ .

٥- منهج البحث :

منهج هذا البحث وصفي يعتمد على رصد أثر الرواية في الضرورة الشعرية ، ولما كانت الدراسة – في إطار المنهج الوصفي – تقتضي تحديد نص لغوي واضح المستوى؛ فقد وقع اختياري على ديوان شعر كعب بن زهير .

ثانيا – موضوع البحث :

الرواية هي الطريق الثاني التي اتخذه النحاة واللغويون في هذه المرحلة سبيلا لاستقراء المادة اللغوية واستقصائها ، وكانت الرواية حتى أواخر القرن الأول وبداية القرن الثاني الهجري مقصورة على رواية الشعر وحده ، وتعني مجرد الحفظ والنقل والإرشاد له، لا تتجاوز الشعر إلى النثر ، ولا تتعدى النقل إلى الضبط والتحقيق والنظر والتمحيص، يقول محمد بن المنكدر التيمي المتوفى سنة ١٣٥ هـ " ما كنا ندعو الرواية إلا رواية الشعر " [١] فلمَّا أصِّلت أصول علم الحديث ، وأرسيت قواعده ، وعُني فيه بالإسناد ، وتصدر المحدثون للتحديث في مجالس العلم من حفظهم ، صار يُطلق عليهم أيضا لفظ (الرواة) . ومن ثم تطورت الرواية وضمت إلى جوار الشعر مرويات غيره ، وتجاوزت حدود النقل والحفظ بما أضيف إليها من الضبط الوثيق والتمحيص الدقيق والتحقيق والشرح والتفسير والإسناد .

وقد تم هذا النقل في المراحل الأولى قبل التوسع في التدوين بوساطة أسلوبين آخرين :

أولهما : تدوين الرسائل المختلفة التي ذكر فيها علماء اللغة محفوظاتهم ومسموعاتهم ومن ثم أصبحت سندا للأجيال التالية من النحاة .

---

(١) مصادر الشعر الجاهلي وقيمتها التاريخية : الدكتور الدين الأسد . الطبعة الخامسة ، دار المعارف بالقاهرة ١٩٧٨م ، ص ١٨٩.

وثانيهما : ما ذكره النحاة المتقدمون أنفسهم في مؤلفاتهم أثناء عرضهم للظواهر اللغوية المختلفة وتقعيدهم لها .

وقد تأثرت المرويات في مرحلة ما قبل التدوين ببعض المؤثرات في السماع مما سبق ذكره ، ثم بمدى دقة الحفظ ، فلم يكن الرواة جميعا في مستوى واحد من حيث قوة الحفظ ودقته ، وقد أدى التفاوت بينهم في هذه الناحية إلى شيء من الاختلاف في صحة المروي وهو اختلاف يتفاوت قوة وضعفا بتفاوت المرويات بين النصوص الدينية وغيرها .

وأما بعد التدوين فقد تأثرت المرويات – وبخاصة الشعر – بظاهرة أخرى نتجت عن التدوين ذاته ، وهي ظاهرة التصحيف [١] التي وقع فيها كثير من أعلام اللغة والنحو ، كأبي عمرو بن العلاء ، وعيسى بن عمر ، وأبي عبيدة معمر بن المثنى ، وأبي الحسن الأخفش والأصمعي ، والجرمي ، والمبرد ، وقد أثَّر شيوع هذه الظاهرة ثم وقوع كثير من النحاة واللغويين فيها إلى الخطأ في تحليل بعض النصوص اللغوية نتيجة لما تصوروه من وجود بعض الظواهر في النصوص المروية التي دخلها التصحيف ، وقد عقد ابن جني بابا في كتابه الخصائص عن سقطات العلماء [٢] ، كذلك ألَّف حمزة الأصفهاني كتاب أسماه : التنبيه على حدوث التصحيف ، كما كتب أبو أحمد العسكري في كتابه عن التصحيف والتحريف فصلا لما غلط فيه النحويون نتيجة لهذه الظاهرة [٣] ، ومن الأمثلة التي ذكرها رواية النحويين بيت الشاعر [٤]:

ليُبك يزيدُ ضارعٌ لخصومة ** ومختبطٌ مما تطيح الطوائح

ببناء (يبكي) للمجهول ، مستشهدين به على جواز حذف الفعل ، وصحة الرواية (ليَبكِ يزيد ضارعٌ) ، بالبناء للفاعل ، وهي رواية خالد والأصمعي وغيرهما [٥] ، ومن ذلك أيضا رواية النحاة قول الآخر :

معاوى إننا بَشَرٌ فأسجح ** فلسنا بالجبال ولا الحديدَا

بنصب الحديد ، مستشهدين به على جواز العطف على محل المجرور بحرف جر زائد ، مع أن القصيدة كلَّها مخفوضة ، وأولها :

---

(١) انظر: المزهر في علوم اللغة وأنواعها للسيوطي، شرحه محمد أحمد جاد المولى – علي محمد النجادي – محمد أبو الفضل إبراهيم ، ٢/ ٣٥٣.

(٢) الخصائص. المكتبة التوفيقية . الطبعة الأولى ٢٥١٥م ، ٣ / ٣٥٩ .

(٣) شرح ما يقع فيه التصحيف والتحريف ، تأليف أبي الحسن بن عبد الله بن سعيد العسكري ، تحقيق عبد العزيز أحمد ، مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده بمصر – الطبعة الأولى ١٣٨٣ه – ١٩٦٣ ص ٢٥٧ – ٢٥٩ .

(٤) السابق ٢٥٨

(٥) السابق ٢٥٨

فهبها أمة هلكت ضياعًا ** يزيد يسوسها وأبو يزيد

وإن كانت المرويات قد تأثرت قبل التدوين بتفاوت الرواة في دقة الحفظ ، وبعد التدوين بما حدث من تصحيف أدى إلى إصابة النصوص اللغوية بصور شتى من التحريف ، فإن القرآن قد برئ مما أصاب هذه المرويات ؛ إذ دُوِّن منذ عهد النبي صلوات الله عليه ، وجمعت المدونات في مصحف واحد على عهد أبي بكر ، وتم نشر هذا المصحف في الآفاق على عهد عثمان ، وإذن لم يقع القرآن فيما وقعت فيه المرويات المختلفة من اعتماد على الرواية الشفوية وحدها

ثم إنّ القرآن قد برئ أيضا من التصحيف الذي أصيبت به المدونات من بعد ، على الرغم مما يزعمه بعض المستشرقين وعلى رأسهم جولد تسيهر ونولدكه [١] وفرانتز روزنتال[٢] .

ولا يصدر هذا الحكم على القرآن عن تعصب له كما صدر حكم هؤلاء المستشرقين عن التعصب ضده ، وإنما هو نتيجة تفرضها موضوعية البحث العلمي وتعمها أسانيده . ذلك أن الرويات التي استند إليها المستشرقون روايات زائفة ، على الرغم من إسنادها إلى أبان بن عثمان بن عفان وعائشة وعبد الله بن عباس[٣] وعلى الرغم من زيفها فقداستنتجوا منها نتائج خطيرة ، وهي أن " القراءات المختلفة للنص القرآني تظهر أحيانا مقترنة بتوجيه لا موارَبة فيه يذكر أن النص المتلقى بالقبول يعتمد على إهمال الناسخ ، وأن القراءة المخالفة المقترحة تقصد إلى إقامة النص الأصلي الذي أفسده سهو الناسخ ، وفي المواضع التي تبدو فيها مفارقات نحوية اجترأ بعضهم على دعوى أن ما بقي من ذلك في نص الكتاب المنزل المعترف به يجب النظر إليه على أنه خطأ كتابي وقع فيه ناسخ غير يقظ " [٤] ثم يمضي روزنتال قدما فيقطع بأن " من الأمور الثابتة أن النص القرآني الكريم في العصور الإسلامية الأولى تعرض لبعض التصحيح[٥] . وقد بنوا على هذا كله دعوى أخرى عريضة هي أن النحاة العرب ، شأنهم في ذلك شأن بني وطنهم من الفقهاء ، هم الذين حاولوا تسويغ هذه الأخطاء في النص القرآني .

---

(١) ينظر : مذاهب التفسير الإسلامي ، للعالم المستشرق اجنتس جولد تسيهر ، مكتبة الخانجي بمصر ، ومكتبة المثنى ببغداد ١٣٧٤ه- ١٩٥٥م ، ص٤٦ .

(٢) مناهج العلماء المسلمين في البحث العلمي ، تأليف الدكتور فرانتز روزنتال ، ترجمة الدكتور أنيس فريحة ، مراجعة الدكتور وليد عرفات . دار الثقافة –بيروت –لبنان ، نشر بالاشتراك مع مؤسسة فرنكلين المساهمة للطباعة والنشر بيروت– نيويورك ١٩٦١م ، ص ٦٥.

(٣) القراءات واللهجات ، تأليف : عبد الوهاب حمودة ، الطبعة الأولى . الناشر :مكتبة النهضة المصرية ١٣٦٨هـ – ١٩٤٨م ، ص ٧٧– ٩٥.

(٤) مذاهب التفسير الإسلامي ص٤٦.

(٥) مناهج العلماء المسلمين في البحث العلمي ص ٦٥–٦١.

وهكذا يقر جولد تسيهر أنه " في وقت متأخر فقط ، اجتهد الذكاء وحدة الذهن في قواعد العربية بكل وسائل الفطنة لتسويغ صحة المواضع المُشار إليها من جهة العربية ، ولا يختلف النحاة البصريون والكوفيون في حدّة الذهن والبصر بعلاج المشاكل عن بني وطنهم من الفقهاء "[١].

وهذه النتيجة التي اعتسف المستشرقون في سبيل استخلاصها لا تقوم على أساس ، ومن ثَمَّ تظل مجرد دعوى زائفة لا سبيل إلى اعتبارها في البحث العلمي ؛فإن الروايات المختلفة التي استندت إليها دعاوى المستشرقين روايات موضوعة .

وقد اعترف جولد تسيهر نفسه بأنها روايات غير تاريخية تماما [٢] ولكنه تمحل في التعليل لقبوله هذه الروايات – مع إدراكه لحقيقتها – بدعوى أنها على كل حال تنتمي إلى عهد التفسير القديم [٣] ، ولكنه تمحل واضح الدلالة ، يكشف عن أن قصد هؤلاء المستشرقين في تقرير هذه الدعوى يصدر عن غير البحث العلمي الموضوعي المنزه ، الذي يجب أن يبدأ بتحقيق الروايات وتمحيص النصوص ، ورفض الزائف منها .

ثم إن هذه الاختلافات التي تقع بين النصوص القرآنية لا تمتد عن وجود أخطاء في التدوين والنسخ كما زعم هؤلاء المستشرقون ، وإنما هي ناتجة عن القراءات القرآنية ، والقراءات القرآنية لم تتأثر كما توهموا بوجود صور ما التصحيف حاولت قراءةٌ أوقراءاتٌ تصحيحَها ، بل تستند أساسا على الاختلافات والفروق اللهجية [٤] ومن ثمَّ فإن موقف النحاة من هذه النصوص لا ينطلق من محاولة عقدية عمادها الذكاء والفطنة ، وإنما تبدأ من موقف محدد للنحاة العرب في قضية أوسع هي قضية الاستقراء ، فقد أخذ النحاة – كما ذكرنا من قبل في السماع ، وكما سنذكر بعد قليل في تحليل المرويات – بكل النصوص اللغوية ، ولم يفرقوا بين مستوى اللغة ومستوى اللهجات القبلية ، ومن ثم قبلوا النصوص اللهجية في مجال التقعيد النحوي ، كما قبلها اللغويون العرب في جمعهم لمادة اللغة .

والمرويات نوعان : نثر وشعر ، وكان الشعر المعتد به في هذه المرحلة إما نصوصا دينية تتمثل في القرآن ، أو نصوصا غير دينية تتمثل في غير القرآن والحديث مما ينسب إلى العرب من نصوص ، وقد تناول العلماء حجية كل نوع من هذه الأنواع .

---

(١) مذاهب التفسير الإسلامي ص٤٦.

(٢) السابق ص ٤٧.

(٣) السابق ص ٤٧

(٤) القراءات واللهجات ، تأليف عبد الوهاب حموده ، الطبعة الأولى – مكتبة النهضة المصرية ١٣٦٨هـ – ١٩٤٨م ، ص ٢٥-٣٥.

أمّا القرآن فهو أصح كلام وأبلغه ، ولذلك ليس ثمة خلاف بين حجية النصوص القرآنية ، كما أنه ليس ثمة خلاف في الاحتجاج بالقراءات القرآنية المتواترة وهي " كل قراءة وافقت العربية مطلقا ، ووافقت أحد المصاحف العثمانية ، ولو تقديرا ، وتواتر نقلها " (١).

ولا خلاف أيضا في الاحتجاج بالقراءات الصحيحة ، وهي " ما صح سنده ، بنقل العدل الضابط عن الضابط كذا إلى منتهاه ، ووافق العربية ، سواء وافق رسم المصحف العثماني أو لا " (٢).

وأما القراءات الشاذة فيبدو أن ثمة تقاربا في حكمها بين الفقهاء والقراء والنحاة جميعا في هذه المرحلة . أما الفقهاء فيرون أنها لا تجزئ مطلقا ، فلا يجوز القراءة به في الصلاة أو في غير الصلاة ، فإذا قرئ بها في الصلاة بطلت إن كان عالما ، وإن كان جاهلا لم تبطل صلاته ولكن لم تحسب له تلك القراءة .

وقد حكي عن الإمام أبي عمرو بن عبد البر إجماع المسلمين على عدم جواز القراءة الشاذة (٣) ، وصرح شيخ المالكية الإمام أبو عمرو بن الحاجب بتحريم القراءة بالشاذ ، فإذا كان جاهلا بالتحريم عُرِّف بها وأُمر بتركها ، وإن كان عالما أُدِّب بشروطه ، وإن أصر على ذلك أُدِّب على إصراره وحُبس إلى أن يرتدع عن ذلك (٤).

والقراء يوافقون الفقهاء في منعهم القراءة بالشاذ أيضا ، ويلخص موقفهم ابن الجزري فيما يحكيه عن ابن الصلاح من أن المسلم ممنوع من القراءة بالشاذ" منع تحريم لا منع كراهة ، في الصلاة ، وخارج الصلاة " (٥).

وأما النحاة في هذه المرحلة فإنه يبدو أنهم قد تأثروا إلى حد كبير بموقف الفقهاء والقراء ، وعلى الرغم مما ذكره بعض النحاة المتأخرون منسوبا إلى علماء هذه المرحلة من اعترافهم بالقراءة الشاذة ، واحتجاجهم بها(٦).

---

(١) منجد المقرئين ومرشد الطالبين لابن الجزري ، مكتبة القدس بالقاهرة ١٣٥٥ه ، ص ١٥ ، والقراءات واللهجات ص ٤٦– ٥٥ .

(٢) المنجد ص ١٦

(٣) ينظر : النشر في القراءات العشر لابن الجزري ، راجعه علي محمد الضباع .مطبعة مصطفى محمد بمصر، ١٤/١–١٧ .

(٤) منجد المقرئين ص ١٧.

(٥) ينظر : النشر في القراءات العشر لابن الجزري ١٥/١–١٧ .

(٦) المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها ، تأليف أبي الحسن عثمان بن جني ، تحقيق : علي النجدي ناصف – الدكتور عبد الحليم النجار – الدكتور عبد الفتاح إسماعيل شلبي ، القاهرة ١٤١٥ه – ١٩٩٤م ، ٣٢/١ –٣٣ .

- الحديث :

أما الحديث فكان مسكوتا عن الاستشهاد به في هذه الفترة ، فلم تر واحدا من النحاة يتناول بالبحث والمناقشة مدى حجية الأحاديث المنسوبة إلى النبي صلى الله عليه وسلم .

ترى ... ما السر وراء هذا الصمت من جانب النحاة إزاء حجية الحديث ؟ نحسب أن من الواجب للوقوف على حقيقة موقف النحاة والمؤثرات في هذا الموقف أن نربط بين ظوهر ثلاث تتشابه نتائجها .

إذ نلحظ – أولا – أن النحاة سرعان ما توقفوا في مجال السماع عند البادية لا يتجاوزونها إلى الحضر ، ثم إنهم – ثانيا – توقفوا عن الاستشهاد بالقراءات الشاذة ، وهم – ثالثا – امتنعوا عن الاستشهاد بالأحاديث في مجال الاحتجاج .

وهذه الظواهر الثلاث تسلم –في الواقع – إلى نتيجة واحدة ، وهي أن نحاة هذه المرحلة كانوا في غنى عن ملاحظة هذه الروافد للمادة اللغوية ، على عكس ما حدث بعد ذلك من نحاة القران الرابع ، فقد اضطروا إلى ملاحظة المادة اللغوية المستقاة من هذه المصادر الثلاث ، ولعل السر في هذا التطور أن النحاة في القرنين الأولين وجدوا مصدرا خصبا للمادة اللغوية لا يكاد ينفد ، وهو السماع ، فاستغنوا بذلك عن الرجوع إلى الى المصادر المشكوك فيها أو التي ظنوا أنها قد تأثرت – ولو إلى مدى محدود – بما شاع في لهجات الحضر من ظواهر ، فهذان في الواقع سببان أغنيا النحاة عن الرجوع إلى هذه المصادر : أولهما الغنى عنها ، والثاني عدم الثقة فيها . وهذان السببان قد أصابهما قدر من التغير الكبير في القرن الرابع ، فتغير موقف النحاة من المادة اللغوية في تلك المصادر الثلاثة . فقد انقطع سيل السماع ، ثم أسلم استخدام القياس بمضمونه الجديد القريب من المفهوم المنطقي إلى طرد قواعد ليس بين نصوص المادة اللغوية المعتمدة في مرحلة القياس الأولى – أي في مرحلة الاستقراء ، ما يؤيدها ، ومن ثم تلهف النحاة على أن يجدوا ما يؤيد قواعدهم من نصوص ، فإذا لم يجدوا في المادة اللغوية المعتمدة من قبل طلبتهم لجئوا إلى مصادر أخرى علّها تسعفهم بما يريدون ، ولذلك لا نجد غرابة حين نجد أكثر النحاة إسرافا في الاحتجاج للقراءات الشاذة أبو علي الفارسي ، وتلميذه ابن جني [1] وللأحاديث ابن خروف وابن مالك والرضي [2].

---

(١) أثر المحتسب في الدراسات النحوية ، الأستاذ الدكتور حازم الحلي ، المكتبة الأدبية المختصة ١٤٣١ه – ٢٥١٥ م ، ص ٧ والمحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها ٣٢/١ –٣٣.

(٢) خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب : عبد القادر بن عمر البغدادي ، تحقيق وشرح عبد السلام محمد هارون ، مكتبة الخانجي بالقاهرة .الطبعة الرابعة ١٤١٨ه – ١٩٩٧م . ١ / ٧ .

النثر :

المرويات النثرية – غير القرآن والحديث – قسمان :

(أ) قسم مقطوع بحجيته عند النحاة ، وهو الذي قيل في فترة زمنية محددة بقرابة ثلاثة قرون ، قرن ونصف قبل الإسلام ، وقرن ونصف بعده [١].

فكل ما سجله الرواة واللغويون عقب هذه الفترة من نصوص لغوية منسوبة إليها مقطوع بحجيته في الدارسة اللغوية ، سواء في ذلك دراسة الأصوات والصيغ أو الأساليب والتراكيب أو الدلالات . ومن ثم فإنه لابد للاحتجاج بها من ثبوت كونها نتائجا لهذه القرون الثلاثة ، ولا سبيل إلى هذا التثبت إلا بنسبتها إلى قائليها ، وإذن فإن الرواية تختلف عن السماع ؛ إذ في السماع أجيز السماع من مجهولين ، وقد استشهد بعض النحاة بالفعل بنصوص لغوية غير معزوة إلى أصحابها [٢] . وربما كان سبب هذه التفرقة هو أنه في السماع يحللُ العالمُ اللغوي الذي يسمعُ النصَ المسموعَ ، ويحدد قيمته ، فإما أن يقبله وإما أن يرفض الأخذ به ، وأما في الرواية فإن الرواة الأُول لم يكونوا علماء ، بل كانوا مجرد حفظة ينقلون التراث اللغوي دون تحليل له ، ولذلك لم يكن بد عند النحاة من معرفة صاحبه ،مخافة أن يكون ذلك الكلام مصنوعا أو لمولد أو ممن لا يوثق بكلامه " كما نقل البغدادي في خزانته [٣].

ولكن البغدادي إذا كان قد وفق في إدراك هذه الحقيقة فقد أخطأه التوفيق في تعميم حكمه الذي ذكر فيه أنه " لا يجوز الاحتجاج بشعر أو نثر لا يعرف قائله "[٤]، فإن هذا الكلام ليس على إطلاقه ؛ إذ هو مقصور على الرواية وحدها ، وأما السماع فإن العلماء الذين قاموا بهذا الدور ، كما رأينا منذ قليل – ذكروا لنا ما سمعوه دون أن يسجلوا – في بعض الأحيان – مصدره أو يحاولوا نسبته ، مكتفين بما هو مفروض فيهم من التحليل لما يسمعون والضبط لما يرون ، ويؤيد ذلك ما هو معروف عن السلوك اللغوي للخليل وأبي عمرو والكسائي وغيرهم من سماعهم أحيانا ممن لا نعرفه ، بل ممن لا يعرفونه[٥]

---

(١) السابق ١/ ٥ وما بعدها .

(٢) انظر : المزهر في علوم اللغة وأنواعها : السيوطي ، شرحه: محمد أحمد جاد – محمود ابو الفضل إبراهيم – علي محمد النجادي ، الطبعة الثالثة – مكتبة دار التراث ، ١/ ١٤٥ –١٤٢ .

(٣) الخزانة :١/ ٨.

(٤) السابق ١/ ٨.

(٥) المزهر ١/ ١٤٥، ١٤١.

ثم ما هو معلوم من احتواء كتاب سيبويه على كثير من الشواهد المروية غير المعروف أصحابها حتى عند ثقات العلماء ، كالجرمي وأبي عثمان المازني [١] .

(ب) والقسم الثاني هو ما قيل بعد هذه القرون الثلاثة حتى أوائل القرن الرابع الهجري ، وأمره يختلف عن القسم السابق ؛ لأنه إما ان يكون منقولا عن أهل البادية أو منقولا عن أهل الحواضر . أما المنقول عن أهل البادية فهو حجة ، ويستشهد به في كل فروع الدراسات اللغوية : صوتية أو صرفية أو نحوية أو معجمية . وأما المنقول عن أهل الحضر فليس بحجة في مجالات الدرس اللغوي وإن كان حجة في ميادين البحث الفني . وهذه المرحلة هي التي تسمى في التراث العربي بمرحلة التوليد ، ويصطلح الباحثون على تسمية إنتاجها بكلام المولدين ، ولا يستشهدون به – إلا في فروع البلاغة من معان وبيان وبديع ، وقد أجمل هذا الموقف بوضوح عبد القادر البغدادي بقوله" في خزانته": " علوم الأدب ستة : اللغة والصرف والنحو ، والمعاني والبيان والبديع ، والثلاثة الأول لا يستشهد عليها إلا بكلام العرب ، دون الثلاثة الأخيرة فإنه يستشهد فيها بكلام غيرهم من المولدين ، لأنها راجعة إلى المعاني ، ولا فرق في ذلك بين العرب وغيرهم ؛ إذ هو أمر راجع إلى العقل "[٢]، وفي هذا يقول ابن قتيبة :" لم يقصر الله الشعر والعلم والبلاغة على زمن دون زمن ، ولا خص قوما دون قوم ، بل جعل الله ذلك مشتركا مقسوما بين عباده في كل دهر " [٣].

الشعر :

والمرويات الشعرية قسمان أيضا :

– **القسم الأول** : هو الشعر الذي قيل طوال المرحلة الزمنية التي تبدأ منذ عصر ما قبل الإسلام وتمتد حتى أوائل الدولة العباسية ، وكثيرا ما يقسم الدارسون القدامى للأدب هذه المرحلة الزمنية إلى فترتين يفصل الإسلام بينهما ، ويقسمون الشعراء تبعا لذلك إلى جاهليين وإسلاميين [٤]، أمّا الباحثون في اللغة فكانوا أكثر دقة ؛ إذ إنهم يقسمون شعراء هذه المرحلة إلى ثلاثة أقسام لا قسمين فحسب : شعراء جاهليين لم يدركوا الإسلام ، وإسلاميين لم يتصلوا بالجاهلية ، وأما ثالث الأقسام فهم الشعراء المخضرمون

---

(١) السابق ١/ ١٤٢

(٢) خزانة الأدب ١/٥ .

(٣) العمدة في محاسن الشعر وآدابه ونقده ، تأليف أبي علي الحسن بن رشيق القيرواني الأزدي ، دار الجيل ، الطبعة الخامسة ١٤٥١ه – ١٩٨١م ، ١/ ٩٣ .

(٤) انظر :الموشح في مآخذ العلماء على الشعراء . فقد خص الشعراء الجاهليين بفصل من ص ٣٧– ١٢٦ ، والإسلاميين بآخر من١٢٧– ٢٤٦. تأليف أبي عبد الله محمد بن عمران بن موسى المرزباني ، تحقيق : محمد حسين شمس الدين ، دار الكتب العلمية ، بيروت – لبنان . الطبعة الأولى ١٤١٥ه – ١٩٩٥م .

الذين نشأوا في الجاهلية وعاشوا في الإسلام [١]. هذا القسم الثالث يمكن أن يرتد – في الواقع – إلى أحد القسمين ، فيعد شعراؤه جاهليين إذا كانت قيمهم الفكرية وأساليبهم الفنية قد تكاملت في الجاهلية فلم يتأثروا بالإسلام تأثرا جوهريا يمتد عن الفهم الإسلامي للحياة وعلاقاتها ، أو يعدون إسلاميين إذا كانت فترة ممارستهم نمط الحياة الجاهلية من القلة والضآلة بحيث لم تؤثر تأثيرا جذريا في جوانب تفكيرهم ومناحي علاقاتهم ، ونماذج قيمهم ومثلهم ، ومعنى هذا أننا نلتقي – نتيجة – مع دارسي الأدب القدامى بيد أننا نختلف معهم اختلافا أساسيا في اعتبارات هذا التقسيم وأسسه ، فإن دارسي الأدب هؤلاء شأنهم شأن اللغويين قد جعلوا الانتقالات السياسية هي الفيصل في التقسيم ، ومن الواضح أننا نرفض أن تكون التغييرات السياسية وحدها هي محاور التغييرات الأدبية والفنية ، وأن من المحتم أن نستبدل بهذا المقياس الساذج الدراسة التحليلية للإنتاج الفني والأدبي واللغوي في ضوء القيم والعلاقات السائدة في المجتمع .

على أن هذه الاختلافات في التقسيمات وفي أسسها لا تغير كثيرا من موقف اللغويين إزاء شعر هذه المرحلة ، فهو عندهم شعر ناتج عن مرحلة تتسم بطابع واحد ، وتأخذ لذلك حكما واحدا ، أما الطابع الذي تتسم به فهو الأصالة اللغوية ، ونعني بالأصالة اللغوية تمثيل هذه النصوص الشعرية للغة العربية في هذه المرحلة تمثيلا دقيقا دون تأثير بمؤثرات خارجية ، تُضْعف من هذا التمثيل أو تشوه من معالمه ، ويمتد الحكم الذي يصدره العلماء على هذا الشعر عن هذا التصور لفكرة الأصالة ، فما دام ممثلا دقيقا للغة العربية فإن من المحتم قبوله في كل مجالات الدرس اللغوي ، على تعدد مستوياته ، وسواء في ذلك الأصوات والمفردات والصيغ والتراكيب والأساليب .

ولذلك فإن البغدادي قد وهم حين تصور أن في مجموعة الشعراء الإسلاميين – التي تبدأ بالفرزدق وجرير – خلافا حول حجية شعرها [٢]، مرتكزا في ذلك على ما فهمه مما روى من أن " ابا عمرو بن العلاء وعبد الله ابن أبي اسحق والحسن البصري وعبد الله بن شبرمة يلحنون الفرزدق والكميت وذا الرمَّة وأضرابهم في عدة أبيات أخذت عليهم ظاهرا ، وكانوا يعدونهم من المولدين ؛ لأنهم كانوا في عصرهم ، والمعاصرة حجاب ..... "[٣] " وما روى من أن أبا عمرو كان يقول : " لقد حسَّن هذا المولد حتى هممت أن آمر صبياننا بروايته ، يعني بذلك شعر جرير والفرزدق ، فجعله مولدا

(١) خزانة الأدب ١/ ٦ .
(٢) السابق ١/ ٦.
(٣) السابق ١/ ٦.

بالإضافة إلى شعر الجاهلية والمخضرمين ، وكان لا يعد الشعر إلا ما كان للمتقدمين"[١] ، وأن الأصمعي قد أكَّد هذا المروي بقوله :" جلست إليه عشر حجج – أو ثماني حجج – فما سمعته يحتج ببيت إسلامي " [٢] .

وتفسير البغدادي لموقف هؤلاء العلماء – ولموقف عبد الله بن أبي اسحاق بخاصة – تفسير خاطئ ؛ فإن هذه المجموعة من العلماء – ما عدا ابن أبي إسحاق – قد صرفت جهودها إلى شعر المتقدمين والجاهليين منهم بنوع خاص ، تتحراه وتحققه وتحفظه وترويه ، متأثرين في ذلك بأذواقهم الخاصة أولا ، ثم باهتمامهم الدينية من قراءة وتفسير وفقه .

وأما موقف ابن أبي إسحاق فلا يفهم منه ما فهمه البغدادي من عدم حجية شعر الفرزدق وقد بنى البغدادي هذا التفسير لموقف ابن أبي إسحاق من الفرزدق على فهمه لمعنى حجية النصوص ، هذا الفهم الذي يلتقي فيه المتأخرون من النحاة جميعا لا يكاد يشذ منهم أحد . إذ يتصورون أن معنى حجية النصوص ضرورة الأخذ بها كلها في مجال التقعيد اللغوي ، وأنه يجب – لذلك – أن تغير القواعد تبعا لتغير النصوص المحتج بها ، ولا يضعون في الاعتبار أن هذه النصوص لكي يحتج بها يجب أن تبرأ من احتمال الخطأ فيها ،و الجهل من أصحابها والخلط بين مستوياتها . وبغير التجرد من هذه المؤثرات الثلاثة لا يمكن أن نأخذ بما في النص من ظواهر . وإذن ليس معنى الاحتجاج بشاعر معين أن نلتزم
سلفا بكل إنتاجه اللغوي ، إذ من الممكن أن تتسرب إلى هذا الإنتاج بعض الأخطاء نتيجة للخطأ أو الوهم .
ومن ثم فإن النصوص هي أساس الاحتجاج وليس الشعراء أصحاب النصوص .
ثُم إن النصوص كلها ليست محور الاحتجاج ، وإنما ما يبرأ منها من تلك الأخطاء الثلاثة التي أشرنا إليها . وهكذا فإن من الممكن أن يكون شاعرٌ حجةٌ ، وأن نرفض الاحتجاج ببعض نصوصه ، وهذا هو تفسير موقف ابن أبي إسحاق ، وإذن فإن رفضه لأخطاء الفرزدق لا يعني بالضرورة عدم حجيته عنده ، وإنما يشير – على العكس من ذلك – إلى أنه حتى الشعراء الفحول المعتد بهم ، نحتاج – في الاحتجاج بكلامهم – إلى تحليل إنتاجهم اللغوي قبل اعتماده في مجال التقعيد .

---

(١) السابق ١/ ٦ .
(٢) العمدة في محاسن الشعر وآدابه ونقده ، دار الجيل .الطبعة الخامسة ١٤٥١ه – ١٩٨١ ، ١/ ٩٥– ٩١ والخزانة ١/ ٦.

وقد كانت الرواية الشفوية الوسيلة الرئيسية في نقل هذا الشعر طوال مرحلة تاريخية طويلة ، على الرغم من وجود بعض الدلائل التي تشير إلى تدوين بعض هذا الشعر في مراحل سابقة [١]. وقد كان الاعتماد على الرواية الشفوية سببا في بعض الاضطراب الذي أصاب المرويات ، ويعود هذا الاضطراب إلى أخطاء في الرواية وأخطاء في الرواة . أما أخطاء الرواية فتمتد عن كونها مسموعات نقلت بوساطة المشافهة ، فهي تتعرض دائما لأخطاء السماع التي سبقت الإشارة إليها. وأما أخطاء الرواة فمتنوعة ؛ إذ منها ما يعود إلى ضعف الذاكرة ونقص في قوة الضبط ، ومنها ما يرجع إلى شهوة التعالم والرغبة في الامتياز عن الآخرين . وهذه الأخطاء– مع تنوعها – يمكن أن تقسم إلى قسمين : أولهما أخطاء ناتجة عن القدرات الطبيعية للرواة والثاني أخطاء صادرة صادرة عن الظروف الاجتماعية التي تفرض عليهم أنماطا معينة من السلوك ، ولعل هذين النوعين من أخطاء الرواة ، بالإضافة إلى أخطاء عملية الرواية ذاتها أهم الأسباب في كثرة الاضطراب وكثرة الانتحال معا [٢].

القسم الثاني من الشعر : هو ما قيل بعد منتصف لقرن الثاني الهجري ، وتختلف تسمية الشعراء الذين يعيشون في هذه المرحلة ، إذ يطلق عليهم حينا المولدون ، ويصطلح عليهم آنًا المحدثون [٣] ، كذلك يختلف اعتبارهم بين علماء اللغة والأدب : فئة واحدة أو مجموعات مختلفة ، فقد حاول بعض هؤلاء العلماء تقسيمهم درجات متتابعة تضم كل درجة مجموعة متجانسة من هؤلاء الشعراء [٤] .

وقد رفض علماء اللغة والنحو على وجه العموم ، والمتأخرون منهم بصفة خاصة ، هذه التقسيمات المختلفة ، لأن هؤلاء الشعراء في نظرهم " طبقة واحدة ولا فائدة في تقسيمهم " [٥].

وفي شعراء هذه الطبقة اختلاف طويل حول مدى الاحتجاج بشعرهم ، وقد حكى هذا الاختلاف البغدادي ورفضه، وانتهى إلى أنهم جميعا "لا يجوز الاستدلال بكلامهم"[٦] . ولن نتناول هنا موقف النحاة في القرن الرابع وما بعده من هذه الطبقة من

---

(١) مصادر الشعر الجاهلي وقيمتها التاريخية ، تأليف الدكتور ناصر الدين الأسد . الطبعة الخامسة ، دار المعارف ١٩٧٨م ، ص ١٥٩– ١٢٥.

(٢) الوساطة بين المتنبي وخصومه : الجرجاني – تحقيق وشرح محمد أبو الفضل إبراهيم – علي أحمد البجاوي ، الطبعة الثانية .دار إحياء الكتب العربية ص ١٧ ، والخصائص ٣/ ٢٨٢ وما بعدها .

(٣) انظر : خزانة الأدب ١/ ٦.

(٤) انظر : العمدة : ابن رشيق القيرواني الأزدي – دار الجيل ، الطبعة الخامسة ١٤٥١ه – ١٩٨١م ١/ ١١٣.

(٥) الخزانة ١/ ٨ .

(٦) السابق ٦/١ .

الشعراء ، وإنما سنقصر حديثنا على موقف النحاة في مرحلتنا هذه ، ونسجل في هذا المجال ملحوظتين ، تكشفان – إلى مدى بعيد– عن هذا الموقف ، وتحددان أبعاده :

أولى هاتين الملحوظتين : عدم احتجاج معظم النحاة بشعر منسوب إلى طبقة المحدثين ، التي تبدأ ببشار بن برد ، وليس فيما بين يدي من مصادر نحوية لعلماء هذه المرحلة أية شواهد لواحد من هؤلاء الشعراء .

والملحوظة الثانية : أن الوحيدين اللذين يبدو أنهما شذَا عن هذا الموقف هما سيبويه والأخفش فقد احتجا ببعض أبيات بشار بن برد ، رأس المحدثين من الشعراء . وموقفهما لا يحتاج إلى كبير عناء لاكتشاف أنه – في الواقع – ينسجم مع موقف سائر نحاة هذه الفترة ، فقد كان سيبويه يرفض الاحتجاج بشعر بشار ، ويبدو أنه كان يأخذ عليه بعض المآخذ اللغوية ، حتى هاجمه بشار بقصيدة يقول فيها (١) :

أسيبوه يا ابن الفارسية ما الذي ** تحدثت في شتمي وما كنت تنبذ

أظلت تغني سادرا بمساءتي ** وأمك بالمصريين تعطي وتأخذ

فاضطر سيبويه إلى الاحتجاج ببعض شعره دفعا لشره (٢).

ويبدو أن موقفا شبيها بما كان بين سيبويه وبشار وقع أيضا بين بشار والأخفش فقد أخذ الأخفش على بشار بيتيه (٣) :

والآن أقصر عن سمية باطلي ** وأشَارَ بالوَجْلَى عليَّ مشير

وعلى الغَزْلَى مني السلام فربما ** لهوت بها في ظل مخضرة زهر

إذ قاس من (الوجل) و (الغزل) على وزن (فَعْلى) ، وليس هذا مما يقاس وإنما يعمل فيه السماع ، ولم يسمع فيهما ذلك ، كما أخذ عليه أبياتا أخرى غير هذين البيتين (٤) .فلما بلغ بشارا موقف الأخفش تهيأ لهجائه حتى استعان الأخفش ببعض صحبه فاعتذروا عنه .

فإذا ضممنا هاتين الملحوظتين معا أدركنا أن النحاة قد اتخذوا من الشعر موقفا يختلف عما اتخذوه من النثر ، ففي النثر فتحوا الباب للاحتجاج به بعدما وضعوا لذلك من شروط وحددوا له من قيود ، وظل السماع – وهو مصدر الرواية الأساسي بعد التدوين – موجودا ومعتدا به حتى أوائل القرن الرابع الهجري – أي حتى المرحلة الثانية

(١) الموشح في مآخذ العلماء ، ص٢٨٧ .

(٢) الخزانة ١/ ٨ .

(٣) الموشح ٢٨٦.

(٤) السابق ٢٨٧ .

من القياس ، أما الشعر فهم يرفضون الاحتجاج به بعد منتصف القرن الثاني .. ولعل السر في هذه التفرقة يعود إلى بيئة كل من الشعر والنثر أولا ، ثم إلى طبيعة كل منهما وما أصابها من تطور في هذه المرحلة ثانيا ، أما بيئة النثر التي أجيز السماع منها دون قيود فهي بيئة بدوية لم تتأثر كثيرا ولا قليلا بالظوهر اللغوية التي صنعتها ظروف التحضر والاندماج بين الأجناس المختلفة في المدن الكبرى ، ومن ثَمَّ ظلت طوال فترة طويلة نسبيا أكثر محافظة على اللغة ، وأكثر خضوعا للقواعد الموروثة والقوالب المتبعة.

وأما بيئة الشعر فقد كانت – طوال هذه الفترة – بيئة على قدر كبير من التحضر ، وكان الشعراء الذين ينبُغون بين قبائل البادية سرعان ما يشدون الرحال إلى المدن الكبرى في العراق والشام ومصر ، بغية انتجاع ولاتها ، والانتفاع بمواهبهم في التكسب بالغزل المصنوع حينا والمديح أحيانا ، وهجاء الأعداء ، والمخالفين آنًا ، وكثيرا ما كان هؤلاء الشعراء يستقرون في المدن ويفضلون حياتها الرغدة الوفيرة على العودة إلى الصحراء وما تعنيهم من شظف وما تكلفهم إياه من جهد . ومعنى ذلك أن الشعر كان وليد البيئة الاجتماعية واللغوية الجديدة ، وقد نتج عن ذلك اختلاف كبير في طبيعة كل من الشعر والنثر ؛ إذ تأثر الشعر بكل ظواهر الحياة الجديدة في المدن ، وعاش مختلف تجاربها ، وصور – بتنوع أشكاله – جوانبها ، ونقل في مضمونه ما في فكرها وواقعها من تنوع خصب عظيم . ومن هذه التجارب التي نقلتها الحياة اللغوية الجديدة بما اتسمت من خصائص باعدت – إلى حد ما– بينها وبين التقاليد الموروثة ، والمتمثلة إلى حد بعيد في البادية ، وفيما يصدر عن أهلها من نثر .

ولكن هذه التفرقة لا تلبث حتى تزول ؛ فإن الأحداث السياسية وما صحبها من تغير في اقتصاديات القبائل المختلفة ما لبثت أن نقلت إلى البادية كثيرا من صور الحياة الجديدة في المدن ، وسرعان ما انتقل كثير من قبائلها نقلة كبيرة فكرية واجتماعية ، حين انتقلوا إلى بقاع شتى من الأقاليم المفتوحة ، فاضطروا فيها إلى أن يتعاملوا ويعاملوا ، وحين عاد منهم من عاد إلى البادية نقل إليها ما اكتسبه من تأثر في فكره وحياته ، ولغته المعبرة عن فكره وحياته جميعا . ولذلك لا يكاد القرن الرابع يبدأ حتى تكون الفوارق اللغوية بين الحضر والبادية غير فسيحة ، ومن ثمّ يضطر النحاة إلى أن يعيدوا النظر في تلك التفرقة التي اصطنعوها بين الشعر والنثر .

وكان كعب بن زهير من الشعراء الذين تأثروا بالرواية في الشعر ، ومن الأبيات التي كان للرواية فيها أثر بالغ ما جاء في ديوان كعب [1] : [من الطويل]

فَلمَّا قضينا من منَىً كلُّ حاجةٍ ** ومَسَّح ركنَ البيت منْ هو ماسِحُ

الناظر في البيت السابق يلاحظ أن كلمة (كل) جاءت بالرفع والقياس أن تأتي بالنصب وذلك لأن موقعها من البيت أن تُعرب مفعولا به والمفعول به منصوب ، ولكن بالنظر إلى البيت نفسه في رواية أخرى لطبعة أخرى تحقق الباحث ُ أن كلمة (كل) جاءت منصوبة وذلك في طبعة (دار الكتب والوثاق القومية بالقاهرة ١٤٣١هـ – ٢٥١٥م) ص ٢٤٢.

كذلك كلمة (ركن) وردت في أمالي المرتضي ومعاهد التنصيص والشعر والشعراء والصناعتين : " ومسح بالأركان" وعلى الرغم من أن الديوان الذي بين أيدينا محقق ، والمحقق موثوق منه فإن الباحث يرى ورود البيت على هذه الصورة مُحتمل رجوعه إلى الراوي أو الرواية خاصة والشاعر كعب بن زهير من الشعراء المخضرمين .

– وكذلك نلاحظ في قول كعب [2]: [من الطويل]

فأصبح مُمسانا كأنَّ جِبَالَه ** من البُعدِ أعناقُ النساءِ الحواسر

كلمة (جباله) في البيت السابق جاءت مرفوعة علما بأن موقعها الإعرابي اسم كأن والقياس فيه أن يأتي منصوبا لا مرفوعا ، وبالنظر إلى طبعة أخرى (طبعة دار الكتب والوثاق القومية بالقاهرة ١٤٣١هـ – ٢٥١٥م ص ١٨٩ نرى أن كلمة (جباله) جاءت منصوبة ، مما دفع الباحث أن يحكم بأن ذلك محتمل رجوعه إلى الرواية أو الرواي خاصة وأن (كأن) قريبة في رسمها من (كان) فمن المحتمل أيضا أن يكون حدث لبسا فَرفِعَت كلمة (جباله) في البيت على أنها اسم كان لا اسم كأنَّ .

ومما جاء في ذلك من قول كعب [3] : [من الطويل]

فأقسمتُ بالرحمن لا شيءَ غَيرَهُ ** يمينَ امريءٍ بَرٍ ولا أتحللُ

الناظر في البيت السابق يرى أن الشاعر نصب كلمة (غيره) الواقعة خبر (لا النافية للجنس) الأصل فيها الرفع ، وذلك لأن (لا النافية للجنس تعمل عمل إنّ) ، وبالعودة إلى طبعة أخرى لديوان كعب (طبعة دار الكتب والوثائق القومية بالقاهرة ١٤٣١هـ –

---

(١) الديوان ، ص ٢٣ .

(٢) الديوان ، ص ٤٢ . الشاعر في البيت السابق يتحدث عن المكان الذي اكتمنا فيه وجاوزاه حتى صارا لا يرَيان منه الأشخاص الضعيفة ، فيقول : لقد بعدنا عن المكان حتى صرنا نرى الجبال كأعناق النساء الحواسر . النساء الحواسر : اللاتي ألقين خُمُرَهُنَّ

(٣) الديوان ، ص ٨١.

٢٠١٥م) ص ٥٦ ، تبين للباحث أن كلمة (غيره) جاءت مرفوعة مما دفع الباحث إلى أن يرى أن ذلك محتمل رجوعه إلى الراوي أو الرواية على الرغم من تحقيق الديوان ، والمحقق (الكتور محمد يوسف نجم) موثوق فيه

ومما جاء في ذلك من قول كعب [١] : [من الطويل]

مُنَفَّجَةَ الدَّفَّين ُ طُيِّنَ لَحمُها ** كَمَا طِينَ بالضَّاحِي من اللَّبَنِ مِجْدَلُ

المُلاحظ في البيت السابق يرى أن كلمة (الدَّفَّين) جاءت نونها محركة بالضم على الرغم من كونها مضافا إليه ، ولا علاقة بحركة النون والمضاف إليه إذ الأصل في إعراب المثنى أن يعرب بالحركات ولكن الشائع في حركة النون في المثنى الكسر للتفرقة بينه وبين جمع المذكر السالم لخفة المثنى وثقل الكسر ، وثقل الجمع وخفة الفتح ، وبالرجوع إلى طبعة أخرى لديوان كعب بن زهير (طبعة دار الكتب والوثائق القومية بالقاهرة ١٤٣١هـ – ٢٠١٥م) ص ٥٨ وجد الباحث أن كلمة (الدفين) جاءت نونها مكسورة مما جعل الباحث يرى احتمال ذلك مرجعه إلى الراوي أو الرواية .

– ومما جاء من ذلك في قول كعب [٢] : [من الطويل]

وصافيةٌ تنفي القذاةَ كأنَّها ** على الأينِ يَجْلُوها جِلاءً وتُكْحَلُ

فالناظر في البيت السابق يرى أن كلمة (جلاء) جاءت بالنصب ، والقياس على الرفع لكونها فاعل والفاعل حكمه الرفع وبالعودة إلى طبعة أخرى لديوان كعب (طبعة دار الكتب والوثائق القومية بالقاهرة ١٤٣١هـ – ٢٠١٥م) ص ٥٨، تبين للباحث أن كلمة (جلاء) وردت بالرفع وبالتالي تكون موافقة للوظيفة التي احتلتها الكلمة مما دفع الباحث أن يرجح أن يكون ذلك مرجعه إلى الرواية أو الراوي .

– ومما ورد من ذلك في ديوان كعب قوله [٣] : [من الكامل]

دَرِبوا كما دربت أسودُ خَفِيَّةٍ ** غُلْبُ الرقابِ من الأسودِ ضواري

فالناظر في البيت السابق يجد أن كلمة (ضواري) وهي اسم منقوص وقعت في محل رفع وكان القياس أن تحذف الياء ويعوض عنها بالتنوين وذلك لكونها نكرة وقعت في محل رفع ، على الرغم أنه لو حذف الياء وعوض عنها بالتنوين لما أثَّر ذلك على الوزن العروضي للبحر الكامل ، ولكانت البنية الصوتية (دِ ضواري) مكونة من

---

(١) الديوان ، ص ٨٢ . الشاعر في البيت السابق يتحدث في وصف الناقة . منفجة :منتفجة ،والانتفاج : خروج خواصرها . الدف : الجانب . طين لحمها : بنيت باللحم والشحم كمابني المجدل وهو القصر أو الحصن . الضاحي : الظاهر المشمس

(٢) الديوان ، ص ٨٢ . الشاعر في البيت السابق يتحدث في وصف الناقة . صافية : يعني عينها . تنفي القذاة : لم تقْذ قط . الأين : التعب . الجلاء : الكحل .

(٣) الديوان، ص٤٤ . الشاعر في البيت السابق يتحدث في وصف أصحاب الرسول صلى الله عليه وسلم من الأنصار . دربوا : ضروا واعتادوا . خفية : موضع كثير الأسود . غلب الرقاب : غليظو الرقاب . الضواري : التي ضريت بأكل لحوم الناس ، واحدها : ضارٍ .

(///٥/٥) وهو ما يتناسب مع الوحدة العروضية (متفاعل) ، مما دفع الباحث أن يرجح أن يكون ذلك مرجعه إلى الرواية أو الراوي .

ومما ورد من ذلك في ديوان كعب قوله [١] : [من الكامل]

وهُمُ إذا خَوَتِ النُّجومُ فإنَّهم ** للطائفين السائلين مقاري

فالناظر في البيت السابق يجد أن كلمة (مقاري) وهي اسم منقوص وقعت في محل رفع (اسم إن) وكان القياس أن تحذف الياء ويعوض عنها بالتنوين وذلك لكونها نكرة وقعت في محل رفع ، على الرغم أنه لو حذف الياء وعوض عنها بالتنوين لما أثَّر ذلك على الوزن العروضي للبحر الكامل ، ولكانت البنية الصوتية (نَ مَقَاري) مكونة من (///٥/٥) وهو ما يتناسب مع الوحدة العروضية (متفاعل) ، مما دفع الباحث أن يرجح أن يكون ذلك مرجعه إلى الرواية أو الراوي، ومما ورد من ذلك قول كعب[٢]: [من الكامل]

بانَ الشبابُ وكلُّ إلف بائن ** ظَعَن الشبابُ مع الخليطِ الظَّاعِنِ

فالمُلاحظ من البيت السابق أن كلمة (بائن) وهي خبر مفرد جاءت مجرورة بالكسرة ، والأصل فيها الرفع فهي خبر لكلمة (كل) الواقعة مبتدأ إضافة إلى ذلك أن كلمة (بائن) كلمة مصروفة، ومع ذلك أيضا جاءت بغير صرف ، على الرغم أن حذف التنوين يؤثر على الوحدة العروضية للبحر الكامل ، ويظهر ذلك من تقطيع الشطر الأول للبيت السابق :

بانَ شْشَبا	بُ وَكُلْلُ إِلْـ	فِنْ بائِن
٥//٥/٥/	٥//٥///	//٥/٥/
متْفاعلن	متَفاعلن	متْفاعل

فالوحدة الصوتية (بائن) تحتاج إلى التنوين لاستقامة الوحدة العروضية وهذا الذي دفع الباحث أن يرجح أن يكون ذلك مرجعه إلى الرواية أو الراوي لأنه من المحتمل أن يكون البيت جاء على وجهه الصحيح من الرفع والتنوين .

ومما جاء في ذلك من قول كعب[٣]: [من الكامل]

بكَرَتْ عَلَيَّ بِسُحْرَةٍ تَلْحَانِي ** وكَفَى بِهَا جَهْلا وَطَيْشِ لِسَانِ

---

(١) الديوان ، ص٤٤. خوت النجون وأخوت : إذا لم يكن لها مطر . مقاري : جمع مقري وهو الذي يكرم الضيف .

(٢) الديوان ، ص ١١٧ .

(٣) الديوان ، ص١١٩ . الشاعر في البيت السابق يتحدث عن لوم زوجته له . بسحرة : وقت السحر ، قبيل الصبح . تلحاني : تلومني .

فالناظر في البيت السابق يجد أن كلمة (طيش) جاءت مجرورة بالكسرة على الرغم أنها معطوفة على كلمة (جهلا) التي في موضع نصب (تمييز) فالأصل أن تكون منصوبة ، ولكن لمّا جاءت بالكسر هذا الذي دفع الباحث أن يرجع ذلك إلى الرواي أو الرواية خاصة بعد الرجوع إلى طبعة أخرى لديوان كعب (طبعة دار الكتب والوثائق القومية بالقاهرة ١٤٣١هـ – ٢٥١٥م) ص ٢١٣ والاطلاع على البيت وجدت الكلمة بالنصب هكذا (طيشَ)، ولكن ربما يكون الكسر جاء على التوهم ،والتوهم مصطلح تعددت كتابات القدماء والمحدثين حوله شأنه في ذلك شأن كل المصطلحات في تلك الحقبة الزمنية المتقدمة ، فعبروا عنه بمصطلحات مثل : التوهم ، والحمل على المعنى ، والحمل على الغلط ، التضمين ، والتشبيه ، والتقارض ، والسهو .

استعمل العلماء مصطلحات مختلفة للتعبير عن معنى التوهم ، لعل من أشهرها : الحمل على المعنى ، والغلط ، والسهو ، والقياس الخاطئ ، وربما تداخل هذا المصطلح مع العطف على الموضع ؛ لأن الموضع يُراعى فيه المعنى ، كما يراعى في التوهم ، كما أن سيبويه استعمل مصطلح : نِيَّة الاستعمال للتعبير عن التوهم (١)، وهو ما وجدناه كذلك عن ابن جنِّي (٢).

وقد تفاوتت مواقف العلماء من العطف على التوهم تفاوتا بيِّنًا ، وعلى الرغم من أنَّ قسما كبيرا من النحاة يعدّونه من باب الغلط ، وربما خصوا الشعر به ، فإننا نجد مسائل متناثرة في مؤلفات القُدامى حملت على العطف على التوهم ، فقد روى سيبويه في كتابه أنه سأل الخليل عن الجزم في قوله تعالى :" فأصَّدَّقَ وأكن مِنَ الصالحِين " (٣).فقال الخليل :" هذا كقول زهير :

بَدَا لِي أنِّي لستُ مُدرِكَ ما مضى ** ولا سَابقٍ شيئا إذا كان جائيا

فإنما جروا (سابق) لأن الأول (مدرك) يدخله الباء ، فجاءوا بالثاني وكانهم أثبتوا في الأول الباء ....." (٤).

وخالف سيبويه كثيرا أستاذه في هذه الظاهرة حيث علّق على قول الأعشى على التوهم:

إن تركبوا فركوبُ الخيل عادتُنا ** أو تنزلون فإنَّا مَعْشَرٌ نُزُلُ

---

(١) الكتاب: ٣/ ٢٩.

(٢) المحتسب: ٢/ ٣٥٥

(٣) سورة المنافقون من الآية ١٥.

(٤) الكتاب ٣/ ٥١

إذ ذهب الخليل إلى أن رفع (تنزلون) من باب عطف التوهم ، فصار بمنزلة " ولا سابق شيئا " . أمّا سيبويه فاستبعد هذا التوجيه ، إذ قال : "والإشراك على هذا التوهم بعيد كبعد ولا سابق شيئا " [١] ، فهو يستبعد رأي الخليل كما يستبعد التوهم في ولا سابق شيئا .

ومما يؤكد هذا أن سيبويه روى شاهد زهير (ولا سابقٍ شيئا) بالنصب عطفا على اللفظ ، مما يعني أنه لم يعتد برواية الجر [٢] ، ووصف العطف على التوهم بأنه غلط ، وأنه لغة رديئة يقول :" وزعم أبو الخطاب أن ناسا من العرب يقولون : ادْعِهْ من دَعَوْتُ ، فيكسرون العين، كأنها لما كانت في موضع جزم توهموا أنها ساكنة ... وهذه لغة رديئة ، وإنما هو غلط كما قال زهير " ولا سابقٍ شيئا " [٣] .

– ومما جاء أيضا في ذلك من قول كعب[٤] : [من البسيط]

هل حبلُ رملةَ قبلَ البينِ مبتورُ ** أم أنت بالحلمِ بعد الجهلَ معذورُ

ما يَجمَعُ الشوقُ إن دار بنا شطحت ** ومثلُها في تداني الدار مهجورُ

نَشْفَى بِها وهْي داءٌ لو تُصاقبُنا ** كما اشتَفى بعيادِ الخمرِ مَخمورِ

الناظر في البيت الأول من المقطع السابق يجد أن كلمة (الجهل) جاءت منصوبة ، والأصل فيها الجر ، وذلك لأنها وقعت مضافا إليه ، ولكن لمّا جاءت بالفتح هذا الذي دفع الباحث أن يرجع ذلك إلى الرواي أو الرواية خاصة بعد الرجوع إلى طبعة أخرى لديوان كعب (طبعة دار الكتب والوثائق القومية بالقاهرة ١٤٣١هـ – ٢٥١٥م) ص ٢٥١وبالاطلاع على البيت وجدت الكلمة بالنصب هكذا (الجهلِ)،كذلك كلمة (مخمورِ) في البيت الثالث جاءت بالكسر ، والأصل فيها الرفع لوقوعها فاعلا ، كذلك وردت بالرفع في (طبعة دار الكتب والوثائق القومية بالقاهرة ١٤٣١هـ – ٢٥١٥م) ص ٢٥١ .

ومما ورد في تغيير بنية الكلمة من شعر كعب بن زهير في ديوانه قوله [٥] : [من الطويل]

ومضرَبها تحت الحَصى بِجرانِها ** ومثْنى نواجٍ لمْ يخُنْهُنَّ مَفْصِلِ

---

(١) الكتاب ٣/ ٥١ .

(٢) السابق : ١/ ١٦٥ .

(٣) السابق : ٢/ ١٥٥، ٤/ ١٦٥ .

(٤) الديوان ، ١٢٨ . تصاقبنا : تقاربنا وتدانينا . عياد الخمر : معاودة شربها . شحطت : بعدت ونأت .

(٥) الديوان ، ٧٩ . الشاعر في البيت السابق يصف ناقته وهي باركة على الأرض . الجران : باطن العنق ، وهو ما ولي الأرض من عنقها . مثنى نواج : أي عطفها يديها ورجليها في البروك . لم يخنهن مفصل : أي هنَّ صلاب لم تخنهنَ المفاصل .

فالناظر في البيت السابق يجد أن الشاعر استبدل صيغةً بصيغة أخرى فالشاعر في البيت يصف ناقته وهي باركة على الأرض فقال (مضرَب) على وزن (مفعَل) بفتح العين ، والقياس أن تأتي على وزن (مفعِل) بالكسر ، وذلك لأن الفعل من ضرب (يضرِب) بكسر العين في المضارع فكان القياس أن يأتي اسم المكان من الفعل (يضرِب) بكسر العين على وزن (مَفْعِل) على الرغم من أنه لا يؤثر على الوزن العروضي للبحر الطويل ، وهذا ما دفع الباحث إلى التفكير في ذلك وأنه ربما يكون ذلك راجعا إلى الراوي أو الرواية على الرغم من كون الديوان محققا .

الخاتمة

أفضى البحث إلى نتائج توصل إليها وهي :

- كان للرواية أثر بالغ في لجوء الشعراء إلى المخالفات النحوية والصرفية .
- كان كعب بن زهير من الشعراء الذين تأثروا بالرواية في الشعر
- تأثرت المرويات في مرحلة ما قبل التدوين ببعض المؤثرات في السماع مما سبق ذكره ، ثم بمدى دقة الحفظ ، فلم يكن الرواة جميعا في مستوى واحد من حيث قوة الحفظ ودقته ، وقد أدى التفاوت بينهم في هذه الناحية إلى شيء من الاختلاف في صحة المروي وهو اختلاف يتفاوت قوة وضعفا بتفاوت المرويات بين النصوص الدينية وغيرها .
- برئ القرآن من التصحيف الذي أصيبت به المدونات، على الرغم مما يزعمه بعض المستشرقين ، ولا يصدر هذا الحكم على القرآن عن تعصب له كما صدر حكم هؤلاء المستشرقين عن التعصب ضده ، وإنما هو نتيجة تفرضها موضوعية البحث العلمي وتعمها أسانيده .
- الاختلافات التي تقع بين النصوص القرآنية لا تمتد عن وجود أخطاء في التدوين والنسخ كما زعم هؤلاء المستشرقون ، وإنما هي ناتجة عن القراءات القرآنية .

وأخيرا أرجو أن يكونَ هذا البحثُ مُحاولَةً ذاتَ جدْوَى يمكنُ أن تُضيفَ – ولو قدرًا يسيرا – إلى الدراسات النحوية والصرفية ، وهذا مُنْتهى أملي ، فإنْ أصبْت الهدف فهو بفضلِ الله تعالى ، وما كانَ من زللٍ فمن عندِ نفسي ، وحسبي أنِّي اجتهدْتُ وحاولتُ .

المصادر والمراجع :

- أثر المحتسب في الدراسات النحوية ، الأستاذ الدكتور حازم الحلي ، المكتبة الأدبية المختصة ١٤٣١ه – ٢٥١٥ م .
- خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب : عبد القادر بن عمر البغدادي ، تحقيق وشرح عبد السلام محمد هارون ، مكتبة الخانجي ،القاهرة ،الطبعة الرابعة ١٤١٨ه – ١٩٩٧م .
- الخصائص : ابن جني ، المكتبة التوفيقية . الطبعة الأولى ٢٥١٥م .
- ديوان كعب بن زهير : تحقيق الدكتور محمد يوسف نجم ، دار صادر – بيروت ، الطبعة الثالثة ، ٢٠١٢م .
- شرح ما يقع فيه التصحيف والتحريف ، تأليف أبي الحسن بن عبد الله بن سعيد العسكري ، تحقيق عبد العزيز أحمد ، مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده بمصر – الطبعة الأولى ١٣٨٣ه – ١٩٦٣ م .
- العمدة في محاسن االشعر وآدابه ونقده : ابن رشيق القيرواني الأزدي – دار الجيل ، الطبعة الخامسة ١٤٥١ه – ١٩٨١م .
- القراءات واللهجات ، تأليف عبد الوهاب حموده ، الطبعة الأولى – مكتبة النهضة المصرية ١٣٦٨هـ – ١٩٤٨م .
- المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها ، تأليف أبي الحسن عثمان بن جني ، تحقيق : علي النجدي ناصف – الدكتور عبد الحليم النجار – الدكتور عبد الفتاح إسماعيل شلبي ، القاهرة ١٤١٥ه – ١٩٩٤م .
- مذاهب التفسير الإسلامي ، للعالم المستشرق اجنتس جولد تسيهر ، مكتبة الخانجي بمصر ، ومكتبة المثنى ببغداد ١٣٧٤ه– ١٩٥٥م .
- المزهر في علوم اللغة وأنواعها : السيوطي ، شرحه: محمد أحمد جاد – محمود ابو الفضل إبراهيم – علي محمد النجادي ، الطبعة الثالثة – مكتبة دار التراث.
- مصادر الشعر الجاهلي وقيمتها التاريخية ، تأليف الدكتور ناصر الدين الأسد . الطبعة الخامسة ، دار المعارف ١٩٧٨م .
- مناهج العلماء المسلمين في البحث العلمي ، تأليف الدكتور فرانتز روزنتال ، ترجمة الدكتور أنيس فريحة ، مراجعة الدكتور وليد عرفات . دار الثقافة – بيروت – لبنان ، نشر بالاشتراك مع مؤسسة فرنكلين المساهمة للطباعة والنشر بيروت– نيويورك ١٩٦١م .
- منجد المقرئين ومرشد الطالبين لابن الجزري ، مكتبة القدس بالقاهرة ١٣٥٥ه .

- الموشح في مآخذ العلماء على الشعراء : تأليف أبي عبد الله محمد بن عمران بن موسى المرزباني ، تحقيق : محمد حسين شمس الدين ، دار الكتب العلمية ، بيروت – لبنان . الطبعة الأولى ١٤١٥ه – ١٩٩٥م .
- النشر في القراءات العشر لابن الجزري ، راجعه علي محمد الضباع .مطبعة مصطفى محمد بمصر.
- الوساطة بين المتنبي وخصومه : الجرجاني – تحقيق وشرح محمد أبو الفضل إبراهيم – علي أحمد البجاوي ، الطبعة الثانية .دار إحياء الكتب العربية .